تحولات السياسة الأمريكية تجاه الشرق الاوسط فى ضوء الحرب الروسية الاوكرانية

د. إيمان زهران
متخصصة فى العلاقات الدولية والأمن الإقليمي

أضفت الحرب الروسية – الأوكرانية بُعدا آخر من الأزمات الهيكلية بالنظام الدولى على مدار العقود الثلاثة الماضية وإنهاء الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفييتي، وذلك بالنظر إلى حجم التشابكات والتداخلات بها والعديد من القضايا والملفات الدولية وذات التماس المباشر وغير المباشر مع الأقاليم الفرعية، وفى مقدمتها إقليم الشرق الأوسط. وهو ما دفع بالعديد نحو الحديث حول إعادة إستنساخ «حقبة الحرب الباردة»، والتى تتمثل أبرز شواهدها فى حجم «الحشود العسكرية»، وسياسة «التحالفات المرنه»، وإستراتيجيات «ردع الخصوم»، فضلا عن حالة «الإنسداد السياسي والدبلوماسى» لحل الأزمة، بالإضافة إلى «الإنقسام الدولى» إلى محوريين وتطلع كل منهم لتحقيق أكبر استفادة ممكنه من الأزمة القائمة. وهو ما يتضح بالنظر تفصيلا إلى النقاط التالية:

موازنه التفوق العسكرى: بالنظر إلى الخريطة الميدانية للحرب القائمة، نجد أن كلا الفريقين يسعيان إلى إنجاز إستراتيجة «ردع الخصم»، فعلى سبيل المثال: قام الجانب الروسي بحشود عسكرية ضخمة قرب حدود أوكرانيا، فضلاً عن القيام بمناورات عسكرية كبيرة. وفي المقابل، حرصت أوكرانيا وحلفاؤها

الغربيون على تعزيز دفاعاتهم في مواجهة الغزو الروسي القائم لأراضى كييف.

عرقلة المسار السياسي: حيث فشلت كافة التحركات الدبلوماسية لإحتواء الأزمة الروسية– الأوكرانية، لعدد من العوامل أبرزها: المطالب الروسية بتأمين المجال الحيوى الخاص بموسكو عبر منح الناتو لضمانات قانونية بعدم إنضمام أوكرانيا وجورجيا للحلف ، تهميش أوكرانيا من المباحثات السياسية، فضلا عن إعادة مراجعة ميثاق الحلف نحو التمدد بالجناح الشرق لأوروبا، .. إلخ.

التضليل الإعلامى: إذ تسعى الأطراف المنخرطة بالأزمة الروسية – الأوكرانية لتطويع الأداة الإعلامية للتحكم فى سرديات الأحداث الميدانية والسياسية. وذلك عبر تقديم معلومات مضللة ومغلوطة بهدف تشكيل الرأى العام العالمى ضد الخصم. فضلا عن الحرص على سرعة نفى وتكذيب المعلومات المضادة.

الإنقسام الدولى: فثمة إنقسام فى التقييمات الدولية لماهية الحرب القائمة وأطر حسمها، فأحد التحليلات تُرجع الحرب القائمة لمحاولة موسكو لتأمين مجالها الحيوى بدوائر النفوذ التقليدية فى أوروبا الشرقية، وإعادة تموضعها بهرم النظام الدولى عبر إعادة إنتاج نمط «القطبية الثنائية». بينما يذهب فريق آخر إلى أن الحرب اوعدم حسمها سريعاً نائج عن الإستراتيجية الغربية الرامية لـ «إنهاك موسكو»، فى ظل تنامى التخوف من مآلات التحالفات البراجماتية القائمة بين روسيا والصين وإيران المضاد للتحالف الغربى الذى تقودة الولايات المتحدة.

مُرابحة الأقاليم الفرعية: إحدى أهم النقاط المتعلقة بمحاولة العديد من القوى الإقليمية الإستفادة من الحرب والتصعيد الروسي بالأراضى الأوكرانية. فوفقا لتعريف ميتشل بريتشر Michael Brecher للنظام الإقليمى، هناك خمسة عناصر للإقليم، حيث، وجود نطاق جغرافى محدد، وعدد من الفاعلين الدوليين لا يقل عن ثلاث دول على الأقل. والاعتراف به من قبل الأطراف

الخارجية بأنه «إقليم» متمايز عن غيره. وإدراك مجموعة الفاعلين الأعضاء بأنهم يشكلون إقليما متميزا عن العالم الخارجى. وأخيراً «التبعية» للنظام العالمي، ويقصد بها أن تكون حساسية وتأثر «الإقليم» بالتغيرات التى تحدث فى النظام العالمى أكثر من تأثره بالتغيرات التى تحدث داخل الإقليم. ووفقا لتلك العناصر انتهى بريتشر إلى تحديد خمسة أقاليم رئيسة في العالم، هي: إقليم الشرق الأوسط، والأمريكتين، وجنوب آسيا، وغرب أوروبا، وغرب أفريقيا. وبالسياق ذاته، طرح بروس روسيت Bruce Russett خمسة عناصر رئيسة لإطلاق صفة «الإقليم» على منطقة ما، شملت: التشابه الثقافى والاجتماعى. تشابه الاتجاهات السياسية والسلوك الدولى، العضوية المشتركة فى المؤسسات فوق الوطنية أو المنظمات الحكومية. الاعتماد الاقتصادى المتبادل قياسا على معدلات التبادل التجارى. التلاحم الجغرافى مقاسا بالمسافة الجغرافية بين عواصم الوحدات السياسية. وانتهى روسيت استنادا إلى هذه المعايير لوجود خمسة أقاليم رئيسية في العالم، هي: الإقليم «الأفرو-آسيوى»، وإقليم «الجماعة الغربية»، وإقليم «أمريكا اللاتينية»، وإقليم «الدول اللاتينية شبه المتقدمة»، وأخيرا، إقليم «أوروبا الشرقية» . وهو ما تم إختبارة فعليا بالنظر إلى تحركات الأقاليم الفرعية نحو إعادة تنشيط نمط «التحالفات المرنه» لتحقيق أقصى إستفادة ممكنه من الحرب الروسية الأوكرانية.

المقايضة بالأوراق الاقتصادية: تتعلق تلك الفرضية بحجم الانعكاسات السلبية للحرب القائمة على النظم الاقتصادية والتمويلية للنظام العالمى ، وخاصة الاقتصاديات الناشئة، فعلى سبيل المثال: إستطاعت موسكو تطويع آليات اقتصادية لإخضاع الخصوم بالغرب، والإستعانه بنمط «العسكرة» لإنهاك اقتصاديات العالم، وذلك عبر عسكرة النفط، وعسكرة الموانئ، والذى يرتبط بشكل مباشر بتطويق ومحاصرة الصادرات الاوكرانية من القمح والحبوب والأسمدة وسلاسل الأمداد الغذائية، بما يُنذر بأزمة إنسانية طاحنة خاصة

بالدول النامية ودول الصراع المسلح بالشرق الأوسط والقارة الإفريقية.

تأسيسا على ذلك، تأتى التحولات النوعية فى السياسية الخارجية للإدارة الديموقراطية الأمريكية نحو «الأقاليم الفرعية»، وهو ما برز فى سياسات واشنطن نحو إعادة ضبط العلاقات مع الحلفاء التقليديين بإقليم الشرق الأوسط، كإحدى الإستراتيجيات القائمة على سياسية «المحاور الفرعية» و»عزل/ وتطويق الخصوم»، على نحو ما قد يدفع بالتساؤل حول حجم تلك التحولات، وإنعكاساتها المباشرة على مختلف الملفات السياسية والأمنية بالمنطقة، وذلك بالتوازى مع تعقد المشهد الميدانى والسياسي بالأراضى الأوكرانية، وعدم الحسم بالحرب القائمة، وذلك ما سيتم عرضة بالنقاط التالية للدراسة:

أولا - مراجعات نظرية للأزمة الروسية الأوكرانية:

فى أعقاب توقيع صلح فرساى فى عام ١٩١٩، هيمن المنظور المثالى على أنماط العلاقات الدولية، إذ بدأت تطفو على السطح إتجاهات تتعلق بالقيم والأعراف والمؤسسات الدولية، بوصفها أدوات لمنع الحروب والصراعات – جنبا إلى جنب – مع رفض كافة سياسات «توازن القوى» التى ساهمت بشكل رئيسي فى تنامى حدة الصراعات الأوروبية ونشوب الحرب العالمية الأولى. وهو ما أكد عليه الرئيس الأمريكي «توماس وودرو ويلسون» والذى نادى بإنشاء «عصبة الأمم»، حيث ساق العديد من المبادئ السياسية إستند عليها فيما بعد أبرز منظرى التيار المثالى بالعلاقات الدولية، والذى فى مقدمتهم ألفريد زيمرن وأطروحتة الصادرة فى ١٩٣٦ بعنوان : «عصبة الأمم وسيادة القانون – The League of Nations and The Rule of Law».

بالمقابل، جاءت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) ، لتضحد صفة المثالية وتؤسس لمرحلة جديد قوامها الرؤية الواقعية. وهو ما صاغة هانز مورجانثو فى كتابة «السياسية بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلم» والذى

وضع الأسس الجديدة لدراسات العلاقات الدولية والتى فى مقدمتها: «نظريات الواقعية، والبنائية، والهيمنة،..إلخ»، وتطبيقاتها المتباينة بكافة مؤسسات صنع القرار الخارجى بالدول الغربية. وإنطلاقا من المُراجعات النظرية لمكيانزم التفاعلات – الصراعية والتعاونية – بالعلاقات الدولية، فنجد أن «النظرية الواقعية» هى الأقرب لتفسير السياقات القائمة للحرب الروسية الأوكرانية، وذلك إستنادا إلى النقاط التالية:

تُعلى المدرسة الواقعية من شرط إنتفاء «معيار الردع المؤسسى»، إذا لا توجد مؤسسة يمكنها ضمان الحماية الكاملة للدول من بعضها لبعض، وهو ما يدفع النظام الدولى من التخوف من «الإعتداءات المُحتملة»، وهو ما قد يدفع الدول العظمى للتحرك بما يضمن تأمين مجالها الحيوى ومصالحالها الأمنية والسياسية. وهو ما يُفسر التصعيد الروسى القائم بالأراضى الأوكرانية.

يؤكد منظروا الواقعية دوما على إشكالية «المُعضلة الأمنية»، إذ وفقا لتلك النقطة دوما ما تتخذ دولة ما مزيدا من الخطوات لتعزيز أمنها، وهو ما قد يجحف بأمن الدول الأخرى. فعلى سبيل المثال: عندما تشعر الدولة «أ» بأنها غير آمنة، فتسعى إلى خلق تحالفات أو زيادة تسلحها، فإن ذلك يؤدي إلى انزعاج الدولة «ب» من هذه الخطوة التي تعتبرها تهديدًا لها، ما يجعلها تتصرف بنفس النهج، الأمر الذي يؤدي لتعميق الشكوك، وينتهي الأمر بافتقاد الأمن بالنسبة لكلتا الدولتين.وقياسا على التصعيد الروسي القائم، فيمكن تفسيرة كرد فعل مباشر لرغبة دول أوروبا الشرقية فى الإنضمام إلى حلف الناتو خوفا من التمدد الروسي وفقا لإستراتيجتها الخاصة بـ «روسيا العظمى» ورؤيتها الخاصة بـ «المجال الحيوى» لموسكو.

تنطوى النظرية الواقعية على ما يُعرف بـ «تكرار السلوك»، إذ أن السلوك الصراعى مُتكرر فى أغلب أطرر العلاقات الدولية وذلك فى إطار «آليه ضبط

سلوكيات الدول»، ومن ثم، فتنظر الواقعية للحرب القائمة بالاراضى الاوكرانية بكونه سلكا متكررا فى النظام الدولى برغم ما يحملة من تداعيات سلبية متباينة سياسيا، وأمنيا، واقتصاديا، وإنسانيا.

تأسيسا على المنظور الواقعى، فثمة عدد من السياقات الداعمة للتطورات الميدانية بالأراضى الأوكرانية، وذلك منذ أن أعلن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، بدء العملية العسكرية ضد أوكرانيا، في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، وحتى يومنا هذا، وذلك بالنظر إلى السياقات التالية:

إعادة إنتاج "سياسة المعسكرات" / "تنافس الأقطاب":

تتعلق تلك النقطة بحجم التحول بالسياسات الأمنية للكتلة الشرقية للقارة الأوروبية، وذلك فى أعقاب إنتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، إذ إتبع ذلك عدد من الخطوات الهيكلية لدول شرق اوروبا، وصولا للسياق الحالى للحرب القائمة بالاراضى الأوكرانية. بالنظر إلى النقاط التالية:

تراجع الايدولوجية الشرقية : نتيجة انضمام أغلب دول الكتلة الشرقية بعد إنتهاء الحرب الباردة إلى حلف الناتو، أو إلى الاتحاد الأوروبى.

تصاعد الإضطرابات الإجتماعية: نتيجة الحراك السياسي بدول أوروبا الشرقية، من خلال ما يُعرف بـ «الثورات الملونة» والتى طالت العديد من الجمهوريات السوفيتية السابقة، وأعقبها انتخابات أفرزت نخبة سياسية وفكرية جديدة أقرب إلى الفكر الليبرالي الغربي. وهو ما إعتبرته روسيا تهديدا لمجالها الحيوي.

هيمنة «عقيدة بوتين» : التى تتلخص فى عدم السماح لحلف الناتو بالتمدد بالجناح الشرقى للقارة الاوروبية وعدم الإقتراب من المجال الحيوى للدولة الروسية. وهو ما دفع بوتين بالحديث عما يُعرف بـ «الوثيقة الأمنية»، وطلب توقيع اتفاقيتين منفصلتين بين موسكو وواشنطن والناتو لوضع نظام

«الضمانات الأمنية» من أجل خفض التوترات الأمنية في أوروبا، وتخلي الحلف عن أي نشاط عسكري في جورجيا وأوكرانيا، وعدم انضمامهما للحلف، ووقف نشر أنظمة أسلحة هجومية في الدول المحاذية لروسيا، لكن واشنطن رفضت ذلك. وهو ما دفع موسكو للاعلان عن العملية العسكرية فى أوكرانيا.

إستعادة «روسيا العظمى»: قامت موسكو بعدد من المناورات العسكرية بدأت من فبراير ٢٠٢٢، ثم إعلان بوتين الاعتراف رسميا بجمهوريتي «لوغانسك» و«دونيتسك» الانفصاليتين، وتدخله لمساعدة الانفصاليين في تلك المنطقة، وهو ما عُرف بـ «العملية العسكرية الروسية المحدودة» باسم «الدفاع عن دونباس». وحتى يومنا هذا لم يتم الحسم سياسيا ولا ميدانيا للحرب القائمة بالأراضى الأوكرانية، وهى إحدى الفصول المُعدة مسبقا نحو إعادة التموضع بالمجال الحيوى لموسكو وفقا لما تتضمنة الإستراتيجية الوطنية الروسية واالتى تُعرف بـ «روسيا العظمى».

التحولات النوعية بالإستراتيجية الأمنية الروسية:

تُبنى تلك النقطة على قراءتنا لما تنطوى علية إستراتيجية الأمن القومى التى أعلن عنها نظام بوتين، حيث تخلص فى محتوها إلى تفعيل إستراتيجية «استيرداد النفوذ والمكانة»سواء بالمنطقة الأوراسية، أو بالأقاليم الفرعية ذات الإرتباط المباشر بمجالها الحيوى وفقا لأجنداتها المتعلقة بـ «روسيا العظمى»، ومن ضمن تلك الأقاليم «إقليم الشرق الأوسط»، وهو ما يدفع ببيان أوجة التحولات النوعية لإستراتيجية الأمن القومى الروسي، والتى قامت على عدد من المحاور، أبرزها:

تفعيل نمط «الحروب السيبرانية»، والتغير بأنماط «التحرك الميداني»، وتعزيز آلية «التحالفات المرنه» ويرتبط ذلك النمط بفكرة «التنوع» إذ لا يتعلق فقط بتفعيل معاهدة الأمن الجماعى ومحاولة إستعادة نمط حلف وارسو، لكن

الأمر تخطى المجال الحيوى الأوراسى للإنتشار والتمدد بالأقاليم الفرعية، مثل التفاهمات الاستراتيجية مع دول شرق آسيا مثل الصين، وعبر التمدد الإستراتيجي بقارة أفريقيا من خلال قوات «فاغنر»، بالإضافة لتفعيل نهج «دبلوماسية التسليح»، وذلك مع الكتلة العربية وفى مقدمتهم القاهرة وعدد من دول الخليج العربى. وأخيراً تطوير «أنظمة التسلح» من خلال دمج التقنيات التكنولوجية الجديدة فى سياسات التصنيع والتسلح وتعزيز القدرات الروسية في مجالات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، .. إلخ.

إعادة التموضع الأمريكي بالنظام الدولى:

مع تولى الإدارة الديموقراطية رئاسة البيت الأبيض، سعى جو بايدن لإعادة النظر فى خريطة الإنتشار العسكرى الأمريكي فى العالم. خاصة فى تلك الأماكن المُرشحة لتمدد خصوم واشنطن ، وفى مقدمتهم روسيا والصين، وذلك وفقا للمحددات التالية:

الإنتشار بالمنطقة الأوروبية: أحد أبرز التحركات الأمريكية هو إعادة التموضع بخرائط المنطقة وهو ما يتضح بحركة الإنزالات البحرية والجوية الأمريكية بالمنطقة الاوروبية والمتوسطة. كذلك شرعت الولايات المتحدة للتموضع في البحر الأسود؛ حيث أجرت تدريبات مشتركة مع تركيا في البحر الأسود، واليونان في بحر إيجه، في سياق الاستعدادات لتأمين منطقتي البلقان والبحر الأسود، بجانب تطوير الرؤية الأميركية للمنطقة بعد اللقاء الثلاثي الذي ضم بولندا ورومانيا وتركيا لتطوير القدرات القتالية لرومانيا عبر المروحيات القتالية، والتي سبق إنزالها في إليكساندربوليس. بالإضافة إلى عدد من التدريبات المشتركة فى شرق المتوسط، والتى عُرفت بـ «تدريبات كريت، تدريبات شرق تراقيا، تدريبات بحر إيجة، تدريبات إينيكوس».

الإنتشار بالمحيطين الهادى والهندى: إحدى أهم المؤشرات حول رغبة

واشنطن فى تطويق ومحاصرة الصين بمجالها الحيوى ، ما تم الإعلان عنه من قرار انضمام المدمرة الأميركية «يو إس إس رافائيل بيرالتا» (USS Ra-fael Peralta) إلى حاملة الطائرات «يو إس إس رونالد ريغان» (USS Ronald Reagan) وسفينة القيادة بالأسطول السابع الأميركي «يو إس إس بلو ريدج» (USS Blue Ridge) في ميناء «يوكوسوكا» الياباني .

الإنتشار بالمنطقة العربية : خلال العقدين الماضيين نسجت الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث حروب بالمنطقة، ترتب عليها وجود عسكري في الشرق الأوسط مُصاحب لتعزيزات اقتصادية وإنسانية. الأولى كانت في أفغانستان رداً على هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية في نيويورك وواشنطن، والثانية كانت في العراق في ٢٠٠٣ بحجة امتلاك بغداد أسلحة نووية، وبعد الفشل في إيجاد هذه الأسلحة انقلبت المهمة لإقامة دولة ديمقراطية جديدة في بلاد الرافدين، والثالثة كانت ضد تنامى الإرهاب وحركات التطرف بشكل عام، خاصة ضد دولة «الخلافة الإسلامية» على الحدود السورية العراقية. إذ جعلت تلك الحروب الثلاث من الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط كثيفاً ليس فقط من الناحية العسكرية والأمنية، ولكن معهما كانت هناك زوايا اقتصادية وسياسية للتعامل مع القيادات المحلية، والتفاوض مع القيادات السياسية، والتورط في القضايا العرقية والمذهبية دفعت الرئيس الامريكي «جو بايدن» بعد تولية رئاسة البيت الأبيض للإعلان عن إستراتيجية الإنسحاب من الشرق الاوسط فى ٢٠٢١. لكن، ومع تصاعد الإنعكاسات السلبية للعمليات العسكرية الروسية ضد أوكرانيا، وما فرضته من ارتفاع بأسعار النفط لمستويات غير معهودة، وما خلفتة من تداعيات قوية على الداخل الأمريكي، بالتزامن مع إرتفاع معدلات التضخم لأعلى مستوياتها فى واشنطن، ومن ثم ،أعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن إجراء عدد من التغييرات المرنة في مقاربته التي تبناها تجاه المنطقة خلال الثمانية عشر شهراً الأولى له في البيت الأبيض، والتي

كانت قائمة على تقليل الاهتمام بالمنطقة وقضاياها، إلا تلك التي تفرض نفسها بقوة على أجندته، وإعادة تموضع القوات الأمريكية في المنطقة في إطار الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الإندوباسيفيك. فقد بدا أن الولايات المتحدة بدأت تضع في قمة أولوياتها مواجهة نفوذ روسيا والصين المتزايد في الشرق الأوسط، والذي انعكس في تبني بعض الدول العربية مواقف محايدة أو غير مؤيدة للسياسات الغربية التي تهدف إلى عزل روسيا دولياً. وقد انعكس ذلك في كلمة الرئيس بايدن خلال قمة جدة للأمن والتنمية، التي عقدت في ١٦ يوليو ٢٠٢٢، والتي قال فيها إن «الولايات المتحدة لن تترك فراغاً في المنطقة لتملأه روسيا والصين وإيران».

تمدد حلف الناتو بالجناح الشرقى لأوروبا:

استدعى التصعيد الروسى بالأراضى الأوكرانية، فضلا عن المناورات العسكرية التي أجرتها روسيا وبيلاروسيا، وإستعراض المُقدرات العسكرية على حدود روسيا مع حلف شمال الأطلسي، دعم الخطوات الجادة نحو توسيع أعضاء الحلف، وتقييم آليات الدفاع الأمنى بالكتلة الأوروبية، وذلك بالنظر إلى:

فشل سياسات الحياد الأوروبى: حيث اختبرت الأزمة الأوكرانية مدى التمسك بسياسات الحياد التى تبنتها الكتلة الأوروبية فيما بعد الحرب العالمية الثانية. والتى ثبت فشلها بالنظر إلى حالة الإنقسام حول تقديم المساعدات العسكرية إلى كييف لموازنه التفوق الروسى.

التغيير فى الأولويات الأمنية: إذ يُشكل تاريخ حلف»االناتو» منعطفات أمنية، فبالبداية كان يهدف لتدشين آليات للتدخل المشترك فى أوروبا فيما بعد الحرب الباردة لتقوية وإصلاح القوات العسكرية في أوروبا الوسطى تمهيدًا لانضمامها في نهاية المطاف إلى الناتو والاتحاد الأوروبي. بيد أن أجندة التدخل الأمريكي عمدت إلى تغيير المسار في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر لتتجه نحو تعزيز قدرة

تلك الدول على المشاركة في عمليات القتال الدائرة خارج منطقتها بصفتها أعضاء في ائتلافات أمريكية، بينما حاليا، تم إعادة إنتاج التوترات الأمنية على خلفية التحرك الروسى نحو إعادة التموضع بمجاله الحيوى. وهو ما يلزم معه صياغات أمنية جديدة تتوافق وتهديدات المرحلة.

تعزيز الإستقطاب الجيوسياسي: وذلك بالنظر إلى مآلات التصعيد الروسى بالأراضى الأوكرانية، ومستقبل التهديدات الجيوسياسية للأراضى الأوروبية والتخوف من إحتمالات التطور نحو منطقة البلطيق، نظراً لوجود أسلحة روسية دفاعية وهجومية متطورة على الحدود المشتركة إذ تطرح تلك الإشكالية تحديات كبيرة أمام حلف الناتو.

ثانيا -جيوسياسية الشرق الأوسط:

ثمة عدد من التحولات النوعية أضفتها الحرب الروسية الأوكرانية على إعادة تموضع منطقة «الشرق الأوسط» على أجندة أولويات القوى العظمى ، وفى مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، لتؤسس بذلك إلى عدد من المؤشرات الرامية لعودة الأهمية الجيوسياسية للمنطقة، حيث منها : أبعاد الصراع الدولي بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، والتحولات الجديدة التي فرضتها الحرب الروسية الأوكرانية، بالإضافة إلى أزمة الطاقة سواء داخل الولايات المتحدة أو على مستوى العالم، وكذلك أزمة الغذاء وتراجع سلاسل الإمداد مقابل إرتفاع معدلات التضخم جراء التصعيد بالأراضى الأوكرانية وفقا لتقارير صندوق النقد الدولى، والتى تتزامن مع اجتياح العالم للموجة السادسة من جائحة كورونا وغيرها من التهديدات غير التقليدية مثل الأوبئة وتصاعد حجم الإنعكاسات المتباينة للتغيرات المناخية على الأمنين المائى والغذائى.

تأسيسا على ذلك، تأتى الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط فى إطار عدد من تفاعلات القوى العظمى لاستعادة السياسات التنافسية نحو

«التمدد» بالأقاليم الفرعية ذات الثقل لضمان السيطرة على المميزات التفضيلية لتلك الأقاليم، وفى مقدمتها إقليم الشرق الأوسط، وذلك بالنظر إلى:

المقايضة بإمدادات النفط : أضفت الحرب الروسية الأوكرانية بُعدا آخر تفضيلياً لمنطقة الشرق الأوسط، ألا وهو «الورقة النفطية»، فعقب تبنى موسكو سياسية «عسكرة النفط»، توجهت أنظار العالم للبدائل المتاحة، والتى كان فى مقدمتها غاز ونفط إقليم الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال: أحد أهم الملفات ذات الأولوية التى صاحبت زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن للمنطقة ومشاركتة بقمة جدة فى يوليو ٢٠٢٢، ما يتعلق بدفع الدول المنتجة للنفط بالشرق الأوسط إلى زيادة إنتاجها أكثر من المعدلات التي اتفقت عليها في تحالف «أوبك+» بقيادة السعودية، بعدما أعلن الاتحاد الأوروبي عن حظر كبير على الامدادات النفطية الروسية، وكذلك محاولة اقناع المملكة العربية السعودية بالتخلي عن حصص إنتاج النفط التي حددتها وروسيا ضمن التحالف. وذلك قبل إنتخابات التجديد النصفى للكونجرس الأمريكي فى نوفمبر ٢٠٢٢، وسط تراجع شعبية الرئيس جو بايدن وفقا لاستطلاعات الرأى الأمريكية، مما يُهدد فرص فوز الديموقراطيين والحفاظ على شعبيتهم الهشة بمجلسي الكونجرس (النواب – والشيوخ).

مركزية حركة التجارة: سلطت المنافسة الجيوسياسية الدائرة بين القوى الكبرى، تزامناً مع احتدام الحرب الأوكرانية، الضوء على الأهمية السياسية والاقتصادية التي تحظى بها منطقة الشرق الأوسط ، وما تتضمنة خرائطها من الممرات البحرية العالمية. والتى فى مقدمتها قناة السويس وما تُشكلة من نقطة فاصلة بحركة التجارة العالمية ، جنبا إلى جنب، مع مضيقي باب المندب وهرمز. وذلك بالتزامن مع إستراتيجية المنطقة العربية نحو التحول إلى مركز لوجيستى عالمي إنطلاقا من القاهرة.

الجدير بالذكر، أن ثمة عدد من التحولات تمر بها منطقة الشرق الأوسط ، تدفع القوى العظمى باعادة تقييم توجهاتها السياسية نحو «ضبط العلاقات» مع قوى المنطقة وفقا للمحددات التالية:

مُتغيرات الهيكلة: تتعلق تلك النقطة بما فرضته الحرب الروسية الأوكرانية من تغير فى سياسة التحالفات القائمة لقوى المنطقة، نحو إعادة إنتاج نمط «التحالفات المرنه» وإستقطابات ثنائية ومتعددة الأطراف إستنادا لإعادة تعريف الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال، تبنت المنطقة النهج الإقتصادى فى تقييم العلاقات الاقتصادية مع مختلف قوى النظام الدولى ، وهو ما يفسر خروج المنطقة من تبعية القطب الأحادى، نحو التنوع فى الشراكات والأقطاب التقليدية والصاعدة ، مثل: اليابان والصين وروسيا والكتلة الأوروبية.

تحولات راهنة: تُبنى تلك النقطة على إعادة هندسة إقليم الشرق الأوسط ما بين دول مستقرة سياسيا وأمنيا مثل القاهرة والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحددة، ودول غير مستقرة وتدخل فى طور الهشاشة «الدول المأزومة»، مثل اليمن والعراق ولبنان وسوريا وليبيا. حيث تفرض تلك التحولات القائمة عدم الإستقرارعلى نمط واحد للإقليم العربى حيث لا تزال المنطقة في حالة من السيولة السياسية والاستراتيجية، خاصة أن كل التسويات المطروحة في الحالات الليبية، والسورية، واليمنية تسويات منقوصة ومرحلية، وغير حاسمة، وبالتالي فإن التحولات الجيوسياسية ستستمر فى التعبير عن وجودها في ظل ما يجري في الإقليم، وتعيد معها ترسيم خريطة التقارب والتنافر من قوى النظام الدولى بالتزامن مع الإنعكاسات المتباينة للحرب الروسية الأوكرانية على المنطقة.

أطر جديدة : تتعلق تلك الفرضية بحسابات «القوى الشاملة»، والمُقدرات

الفعلية لإقليم الشرق الأوسط، وما إنتهى إليه توافق المنطقة حول تعظيم أطر «التكامل العربى» مقابل «فك الإرتباط الأمنى» مع القوى العظمى وفى مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، وإنعكاس ذلك على إعادة توجية أنماط التفاعلات المتبادلة بين قوى الإقليم وعناصر النظام الدولى التقليدية والصاعدة على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والتنموية والإنسانية.

ثالثا – تحولات السياسية الخارجية الأمريكية:

برزت فى الآونة الأخيرة عدد من التحولات النوعية بالمقاربة التي تبنتها إدارة «جو بايدن» للتعامل مع حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وذلك بعد أن شهدت العلاقات بين واشنطن وعدد من حلفائها الإقليميين بعض التوترات، فضلا عن رسائل الإدارة الديموقراطية حول التحلل من التزاماتها الأمنية والسياسية تجاه ملفات المنطقة، بالإضافة إلى الإجراءات التى تم قراءتها فى سياق التنصل الأمريكي عن دعم مصالح حلفاءها بالإقليم، أبرزها: قرار واشنطن برفع ميليشيا الحوثي المدعومة من إيران، من قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية. ومن ثم تأتى الرؤية التحليلية للتحول بالدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط إنطلاقا من ثلاثة مستويات رئيسية، وهي:

تعقيد/ وتشابك التفاعلات الدولية: حيث تصاعد بالفترة الأخيرة الكثير من التفاعلات ذات التعقيد الشديد والتى تتسم بحالة من «اللايقين» أمام أجندة الإدارة الأمريكية للرئيس جو بايدن تفترض معها الحسم السريع والفعال، مثل جائحة كورونا، والتغير المناخي، والصراع مع الصين، والحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على أمن الكتلة الغربية.

إنكشاف حالة «اللايقين الإقليمي»: تنطوى تلك النقطة على ما تحملة أغلب ملفات الشرق الأوسط من حالة من عدم اليقين والضبابية فى التناول وتعيين مسارات للحسم، وهو ما يخلق حالة من التخبط لدى صانعى القرار

فى واشنطن خاصة مع محدودية آفاق الحل بتلك المنطقة شديدة الإضطراب السياسي والأمني.

تنامى الضغوط الداخلية الأمريكية: إذ خلفت الأزمات الدولية المتتالية ذات التعقيد المزيد من الإنعكاسات السلبية على كافة مجالات الداخل الأمريكي، خاصة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية مثل إرتفاع معدلات البطالة وإنحسار الأستثمارات البينية وتباطؤ حركة التجارة الخارجية ومحدودية سلاسل القيمة وسلاسل الإمداد، فضلا عن تزايد حدة الإستقطابات الحزبية بالتزامن مع إقتراب إنتخابات التجديد النصفى للكونجرس الأمريكي فى نوفمبر ٢٠٢٢.

وتأسيسا على المستويات السابق عرضها، ومع تعدد القضايا الخلافية بين إدارة جو بايدن ومراكز الثقل بالعالم العربى، برز عدد من العوامل التى ساهمت فى إعادة النظر الأمريكي فى حالة الفتور القائمة إزاء حلفاءها بالمنطقة والتوجه نحو «إعادة ضبط العلاقات»، ولعل أبرز تلك الدوافع ما يتمثل فى:

تداعيات الأزمة الأوكرانية: أحد أهم دوافع واشنطن نحو إعادة صياغة العلاقات الأمريكية مع العالم العربى، وتحديداً للتعامل مع انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية، وبالأخص على مستوى أزمة النفط، وارتفاع الأسعار عالمياً، ومدى التوافق مع دول الخليج وخاصة السعودية على حجم الإنتاجية النفطية.

إقتراب إنتخابات التجديد النصفى للكونجرس: حيث من المقدر اجراء الانتخابات فى نوفمبر ٢٠٢٢، وذلك فى ظل تراجع شعبية الحزب الديموقراطى بالشارع الأمريكي، مقابل التوقع بإرتفاع حظوظ الجمهوريين، وإن كان ذلك الأمر كثيرا ما يكون متوقعاً بدوائر صنع القرار الأمريكي وذلك بالنظر إلى الخبرة التاريخة والمتمثلة فى إن من يحكم البيت الأبيض بالأغلب ما يخسر الأغلبية بانتخابات التجديد النصفى للكونجرس.

إعادة ضبط العلاقات مع الحلفاء: وتُبنى تلك النقطة على إدراك الخطأ فى

التقديرات الأمريكية الرامية للخروج من المنطقة العربية، ولكن مع التغير فى بيئة التفاعلات الدولية، أضفى ذلك الحاجة لإعادة التموضع مرة أخرى بالإقليم وإعادة رأب التصدع مع الحلفاء التقليديين بالمنطقة لإنجاز عدد من الأهداف الأمريكية والتى فى مقدمها ما يتعلق بتأمين إمدادات النفط والغاز العربي كبديل عن الطاقة الروسية.

تطويق النفوذ الصيني : أحد أهم الدوافع ما يتعلق بتطويق التمدد الصيني بالمنطقة العربية، حيث تتمركز أنشطة الشركات الصينية في الشرق الأوسط، وخاصة التكنولوجية، وتؤثرعلى الوجود الأمريكي ومصالح الولايات المتحدة، فى ظل تنامى حجم الاستثمارات الصينية في البنية التحتية والقطاعات الصناعية في الدول العربية، وتتزايد مخاوف واشنطن من تأسيس قواعد عسكرية صينية أو تأسيس نقاط ارتكاز لوجود عسكري صيني في المنطقة.

إستمالة الإقليم العربى ضد موسكو : فقد حرصت الكتلة العربية على اتباع موقف أقرب إلى الحياد خلال الأزمة الأوكرانية مع وجود توجهات أقرب إلى الموقف الروسي من بعض الدول العربية. ومن ثم، يسعى بايدن لإعادة التموضع مرة أخرى بالمنطقة رغبة منه فى إستمالة بعض الدول لتبنى مواقف ناقدة للتدخل العسكري الروسي والاصطفاف مع الدول الغربية في المعسكر المضاد لموسكو.

رابعا- إنعكاسات مُحتملة:

بالنظر لما أضفته الحرب الروسية الأوكرانية من تحولات فى السياسية الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، فثمة عدد الملامح الرئيسية التى أعادت تشكيل أجندة واشنطن تجاة المنطقة، وفقا للعناصر التالية:

عودة الإنخراط الأمريكي بالشرق الأوسط: فثمة مراجعات لدى صانعى القرار فى واشنطن حول أهمية نبذ سياسات «الخروج الأمريكي/ وإنهاء الدور»،

مقابل مزيد من الأدوار التوافقية مع القوى التقليدية والصاعدة بالمنطقة. ومن ثم ، فربما تكون الإشكالية الرئيسية متعلقة بالمدركات والتصورات –percep tions السائدة في المنطقة بأن الولايات المتحدة انسحبت من الشرق الأوسط، وهي التصورات التي تحتاج إلى معالجة حقيقية، إذ أن الولايات المتحدة لا تزال باقية في المنطقة.

ثبات المصالح الحيوية الأمريكية في الإقليم: ترتبط إدارة بايدن بالمنطقة عبر مجموعة من المصالح الحيوية، وفي مقدمتها ضمان تأمين مصادر الطاقة في المنطقة على المديين القصير والمتوسط؛ لاعتبارات رئيسية، في مقدمتها موازنة تداعيات الأزمة الحالية في أوكرانيا وانعكاساتها السلبية على إمدادات الغاز للكتلة الغربية. علاوة على ذلك، فإن واشنطن تضع ضمن مصالحها وأولوياتها الحيوية في المنطقة عدداً من المسائل، على غرار الحفاظ على الممر الآمن للنفط، وتجنب وجود قوة عدائية في المنطقة.

إعادة التموضع العسكرى بالمنطقة العربية: إحدى أهم المحددات الرئيسية والتى تُعيد تشكيل التحركات الأمريكية بالشرق الأوسط، إذ تعمل الإدارة الديموقراطية للرئيس جو بايدن على تطوير أنماط جديدة للحضور العسكرى في المنطقة العربية، دون الإستعانة بالنمط التقليدي لإنزال ونشر القوات النظامية. فعلى سبيل المثال، تتبنى السياسة الأمريكية الجديدة إستراتيجية التحرك عبر تطوير البنية التحتية وشبكات النقل اللوجستية والموانئ مع دول المنطقة.

مقايضة الإقليم بالورقة الصينية: لازال هاجس التمدد الصيني يسيطر على عقلية صانع القرار الأمريكي، خاصة مع تنامى الشواهد الرامية لتطور العلاقات بين الصين وعدد من الشركاء الإقليميين لواشنطن في المنطقة وذلك بالنظر إلى أبعاد المشروع التنموى/ والاقتصادى «طريق الحرير الجدد»، وهو ما دفع بالولايات المتحدة نحو إعادة إنتاج مسارات التقارب مع الشركاء التقليديين بالمنطقة مقابل محاصرة علاقاتهم القائمة مع بكين، فضلا عن

تحديد المساحات المحظورة في التعامل مع الصين، وكذلك المساحات المسموح بها بما لا يتجاوز المصالح الحيوية لواشنطن فى الشرق الأوسط.

بالمقابل، ثمة إستفادة نوعية للشرق الأوسط تُبنى على مدى نجاح التوظيفات العربية فى إعادة ضبط التوجهات الأمريكية بالمنطقة وذلك فى ضوء الإنعكاسات المتباينة للحرب الروسية الأوكرانية، وذلك بالنظر إلى ما يلى:

ضبط الترتيبات الأمنية بالمنطقة العربية: تنطوى تلك النقطة على ما تتضمنة الرؤية الأمريكية حول البناء الأمني بالعالم العربى. وحجم التوظيفات العربية فى إختيار النموذج الأمنى الأمثل للبناء الإقليمي. فعلى سبيل المثال: يسعى الرئيس الأمريكي «جو بايدن» الترويج لما يُعرف بـ «ناتو الشرق الأوسط»، وذلك عبر الربط بين أنظمة الدفاع الجوي في إسرائيل ودول عربية، بهدف التعامل مع «التهديد الإيراني»، وهو ما تم رفضة من جانب القوى العربية. بالمقابل، إعلان الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء الإسرائيلي فى ٢٠٢٢/٧/١٤ «إعلان القدس» والمصاحب بالتأكيد على الإلتزام الأمريكي بـ «بناء هيكل إقليمي قوي robust regional architecture»، لدفع التكامل الإقليمي لإسرائيل مع مرور الوقت، وتوسيع دائرة السلام لتشمل المزيد من الدول العربية والإسلامية؛ إذ يحمل تعبير «هيكل إقليمي» المستخدم في البيان طابعاً سياسياً أكثر منه عسكرياً. وذلك جنبا إلى جنب، مع إنشاء «قوة المهام المشتركة ١٥٣»، و»قوة المهام المشتركة ٥٩»، بهدف تعزيز الشراكة والتنسيق الدفاعي بين دول مجلس التعاون الخليجي والقيادة المركزية، خاصة في مجال رصد التهديدات البحرية وتطوير الدفاعات البحرية، خاصة فى ظل تصاعد أنماط التهديدات البحرية.

ضبط المسألة الإيرانية : أحد أهم التوظيفات العربية ما يتعلق بمقايضة النظام الأمريكي على مخرجات المفاوضات القائمة للاتفاق النووي الإيراني. أي

ألا تكون النتيجة النهائية للاتفاق النووي الجديد بين إيران والغرب هو تسليم المنطقة من جديد لإيران وذلك بالتشدد في بنود الاتفاق، على سبيل المثال: ألا ينص الاتفاق ليس فقط على تجميد البرنامج النووي الإيراني، بل وقف البرنامج الصاروخي، وتحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة وذلك بما يتوافق مع الموقف المصرى العربى إزاء قضية الانتشار النووي في المنطقة، وعلى ما تنص عليه معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية.

إعادة الأولوية لمركزية القضية الفلسطينية: وذلك عبر ضغط واشنطن على إسرائيل لحلحلة الملف الفلسطيني ومحاولة إنجاز أي من مسارات الحل خاصة مع تصاعد نمط التطبيع العربي مع تل أبيب، بالإضافة إلى الضغط من أجل وقف الاستيطان الإسرائيلي الممتد، وسياسات التهويد القائمة، وحالة الحصار القائم لكل من الضفة وقطاع غزة. وذلك بالتوازى مع مطابقة المرجعيات الأساسية التي تحكم المقاربات الأمريكية والدولية بشأن القضية مع الرؤية التوافقية العربية، والتى على رأسها مبدأ حل الدولتين.

تسوية ملفات الدول العربية المأزومة: وذلك بالنظر إلى حجم الإنعكاسات المباشرة للحرب الروسية الأوكرانية على كافة صراعات الدول المأزومة بإقليم الشرق الأوسط، والتي في مقدمتها: سوريا، والعراق، وليبيا، واليمن. على سبيل المثال: الضغط على الأطراف المحلية الفاعلة بالملف السوري وإنجاز متطلبات اللجنة الدستورية للانتقال إلى المرحلة التالية بعملية التسوية السياسية السلمية. وكذلك بالنظر إلى الملف اليمني عبر إنجاز متطلبات مشاورات الرياض ومخرجاتها، فضلاً عن اعادة إدراج واشنطن لجماعة الحوثيين ضمن قائمة العقوبات. وكذلك الأمر بالنسبة للملف العراقي وموقف تيار الصدر من العملية السياسية، وبالسياق ذاته الملف الليبي ومحاولة العبور بالمرحلة الانتقالية ورأب الصدع ما بين فريقين "عبدالحميد الديبة، وفتحي باشاغا" والانتقال المرن نحو إنجاز متطلبات الاستحقاق الانتخابي.

تأسيساً على ما سبق إستعراضة .. فلقد كشفت الانعكاسات المتباينة للحرب الروسية الأوكرانية على مدى هشاشة القوى العظمى وضعف تأثيرها، مقابل حجم الثقل النوعي لمُقدرات الأقاليم الفرعية، وفي مقدمتهم إقليم الشرق الأوسط . فضلا عن ذلك، تمتلك الكتلة العربية العديد من الأوراق التي يُحسن التفاوض من خلالها على إعادة تموضعها بهيكل النظام الدولي متى تم توحيد أجندتها الإقليمية. إذ في مقدمة تلك الأوراق ما يتعلق بملف الطاقة من النفط والغاز، والاستثمارات البينية، ومركزية الممرات البحرية للتجارة الدولية، كذلك ادارة ملفات اللجوء والهجرة غير الشرعية، والتنظيمات "الإرهابية"، والخبرة العملية في تقويض ما بات يُعرف بالانتقال النوعي لظاهرة الذئاب المنفردة. حيث أن تلك الأوراق قد تدفع العالم العربي نحو مقايضة الولايات المتحدة الأمريكية بما يدعم مصالحه الحيوية في الشرق الأوسط، وتموضعه بالنظام العالمي.

المراجع

١- د. محمد فايز فرحات، التحول في مفهوم الإقليم: شرق المتوسط نموذجا جديدا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١١/١٠/٢٠٢٢،
https://bit.ly/3qu4P7D

2- Patrick M. Morgan, Theories and Approaches to International Politics: What are We to Think?, (New Jersey :Page-Ficklien Publication Palo Alto, Ca., 2nd edition), pp. 206207-.

3- Alfred Zimmern (1936), The League of Nations and the Rule of Law, 19181935-, International Journal of ETHICS, Volume 47, Number 1, https://bit.ly/3wUoNvT

4- Hans J. Morgenthau(1949) , Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace , New york, Alfred A. knopf,
https://bit.ly/3DcVNn5

5- Holsti, Kalevi J. (1985), The Dividing Discipline: Hegemony and Diversity in International Theory, Boston : Allen & Unwin,
https://bit.ly/3QjZmum

٦- منى سليمان، «التداعيات والمسارات المحتملة للعملية العسكرية الروسية مجلة السياسة الدولية ، ٢٦ /٢/٢٠٢٢، https://bit.ly/3eqKgGp

7-John Grady, "Massive U.S. Army Exercise Will Focus on Black Sea, Balkans,"USNI Network, February 9, 2021, https://bit.ly/3dXbz8n .

8- "F-16 aircraft arrive in Greece for INIOCHOS 21," Official United States Air Force Website, April 6, 2021, https://bit.ly/3npeMk9 .

9- Tsuyoshi Nagasawa and Ken Moriyasu, "Biden reviews US global military presence with eye on China," Nikkei Asia, February 7, 2021.
https://s.nikkei.com/3gKJa7h .

١٠- زيارة بايدن إلى الشرق الأوسط: الرئيس يؤكد في ختام زيارته على أن بلاده ستظل شريكة نشطة لبلدان المنطقة، bbb news عربي، ١٦ يوليو٢٠٢٢، https://bbc.in/3Ql4nmn

11- إيمان زهران، انعكاسات توسع حلف شمال الأطلسي «الناتو» على الترتيبات الأمنية للكتلة الأوروبية، موقع السياسية الدولية، ٢٢/٥/٢٠٢٢، https://bit.ly/٣esov٨Q

12- How War in Ukraine Is Reverberating Across World's Regions, IMF, MARCH ٢٠٢٢ ,١٥, https://bit.ly/٣bsfpl٥

١٣- د. طارق فهمي ، تأثير التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط فى العلاقات الدولية، موقع السياسة الدولية، ٢٤/٢/٢٠٢١، https://bit.ly/3ATZn2C

14- the United States Government, Executive Order 13224, at: https://bit.ly/3Hsq9Be

١٥- د. إيمان زهران، كيف يمكن توظيف التنافس الأمريكي - الروسي على الإقليم العربي؟، موقع سوث ٢٤ للأخبار والدراسات، ١٤/٨/٢٠٢٢،
https://bit.ly/3et9fZs

١٦- إستراتيجية مفقودة: مستقبل السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في ٢٠٢٢ (حلقة نقاشية)، إنتترريجونال للتحليلات الاستراتيجية، ٥/٣/٢٠٢٢،
https://bit.ly/٣cREeho